

جامعة صفاقص - تونس
كلية العلوم الاقتصادية والتصرف
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
التابع للبنك الإسلامي للتنمية - جدة - السعودية

القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة

دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM -
الجزائر

بحث مقدم إلى ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الإسلامية

المزمع عقده أيام : 27 - 29 يونيو/جوان 2013
بجامعة صفاقص - تونس

إعداد:

أ/ عواطف محسن
جامعة ورقلة
الجزائر

د/ سليمان ناصر
جامعة ورقلة
الجزائر

- أفريل 2013 -

القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة

دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر

أ/ عواطف محسن

جامعة ورقلة - الجزائر

د/ سليمان ناصر

جامعة ورقلة - الجزائر

المقدمة:

إن الانتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق و الإصلاحات الهيكلية ثم عولمة الإقتصاديات والأزمات التي مرت بها الجزائر سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية، والتي كانت مصحوبة بجملة من المشاكل، من تسريح للعمال الناتج عن الخوصصة، وانتشار البطالة، أدت كلها إلى نقشي الفقر وتزايد معدلاته. ومن أجل الاستجابة إلى طلبت التمويل من قبل الأفراد ذوي الدخل الضعيف، سواء في الجزائر أو في غيرها من البلدان النامية ذات الظروف المشابهة، بدأت بعض الخدمات المالية بالظهور في السبعينيات ضمن ما يسمى بالتمويل متناهي الصغر¹. ففي الدول النامية، حيث هناك حاجة ملحة لمثل هذه الخدمات، نجد أنها غير متطورة أو حتى غير موجودة في أغلب الأحيان.

تقدم مؤسسات التمويل متناهي الصغر هذه الخدمات المالية الأساسية إلى الفقراء وذوي الدخل المتدني، أو إلى أصحاب المشاريع صغيرة الحجم، الذين لا يستطيعون دخول الأنظمة المالية الرسمية. وقد عملت مؤسسات التمويل متناهي الصغر على تطوير سلع محددة ومنهجيات خاصة لتجاوز نقص الضمانات لدى العملاء، وبذلك تجعلهم مؤهلين للحصول على قروض وخدمات مالية أخرى.

من أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص و المبادرة الفردية، جاء القرض المصغر، أي يعمل على امتصاص جزء من نسبة البطالة المستقلة و خلق فرص للتشغيل لصالح الفئات الفقيرة و المقصية قصد مساهمتها في إنشاء الثروات، و بذلك يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجاً يزيل النظام الرهنوي، و يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية داخل الطبقات الفقيرة في المجتمع. وهو يتوجه إلى الأشخاص بدون عمل والقادرين على القيام بنشاط مصغر معيشي، بواسطة دعم مالي بسيط و بشروط مرنة و مرضية. وهو ما سنعالجه من خلال هذه الورقة البحثية ضمن ثلاثة محاور أساسية هي:

- مفهوم التمويل المصغر وأهميته الاقتصادية.

- الأنشطة التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالجزائر.

1- مفهوم التمويل المصغر وأهميته الاقتصادية:

1-1- مفهوم التمويل المصغر:

1-1-1- تعريف التمويل المصغر:

يستخدم مصطلح التمويل الأصغر في الإشارة إلى تقديم الخدمات المالية ومنها التوفير والقروض ووسائل الدفع إلى الفئات منخفضة الدخل من السكان، مثل الحرفيين وصغار التجار والمزارعين، بل وحتى من الموظفين.

ويجب التفرقة بين تمويل منشآت الأعمال البالغة الصغر وبين التدابير الرامية إلى مساندة قيام مؤسسات الأعمال الصغيرة عن طريق تنسيق المساعدة لأصحاب مشروعات العمل الحر والمساندة المالية التي تعني عموماً تقديم قروض منخفضة الفائدة. ويبدأ تنفيذ هذه التدابير في الأساس خلال مرحلة التأسيس وتمزج بين التحويل والمساعدة الفنية، ويركز الجانب المالي على قروض متوسطة أو طويلة الأجل لشراء المعدات وسدادها خلال سنوات عديدة.

والأنظمة المالية لمنشآت الأعمال البالغة الصغر هي ترتيبات تستخدم إما لمؤسسات الأعمال القائمة، حيث توفر تمويلاً لرأس المال العامل، أو لرأس المال الاستثماري لآجال قصيرة نسبياً تصل إلى 24 شهراً، وتقتصر الخدمات المعاونة على متابعة القروض لضمان انتظام السداد.

وخدمة العملاء في مجال التمويل الأصغر هي خدمة عالية المستوى، وتظهر التجارب في مختلف البلدان أن معدلات السداد ممتازة، فالقروض تقدم في وقت قصير (غالباً خلال أقل من أسبوع) وتستند إلى ضمانات غير تقليدية مثل ضمانات مكفولة أو أشياء مرهونة، ويتم تجديد القروض على وجه السرعة، ويمكن زيادة حجمها مع نمو نشاط الإقراض، وتسهيل هذه العملية باستخدام أساليب تقييم التصنيفات الائتمانية، ويمثل الغرض من التمويل الأصغر في إنشاء أنظمة مالية ائتمانية تتيح لأكثر عدد من الناس الحصول على الخدمات، بدلاً من وضع إجراءات محددة أو مؤقتة للفئات المستبعدة من القطاع المالي.

1-1-2- تعريف التمويل المصغر في الجزائر:

في الجزائر يُستخدم مصطلح التمويل أو الائتمان الأصغر أيضاً فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومكافحة البطالة، ويشمل التمويل الأصغر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدة من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال تلك (التي تشغل أقل من 10 موظفين)، ويمكن أن يشمل كذلك قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية، بل وحتى التأمين أيضاً².

وعموماً فإن القرض المصغر هو سلفه صغيرة الحجم مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويُمنح حسب صيغ تتوافق واحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين. يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع، ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) و الشغل المنجز بمقر السكن و كذا النشاطات التجارية المنتجة.

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة و الفقر ، و لقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الإقتصادية، وقد كان القرض المصغر في الجزائر ينحصر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر ب خمسين ألف دينار جزائري (50000 دج) وحد أقصى يقدر بأربع مائة ألف دينار جزائري (400000 دج) قبل أن يُعدّل كما سنرى لاحقاً، و هو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهراً³، و تعتبره السلطات العامة برنامجاً يهدف إلى ترقية و تنمية الشغل، و هو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة و تلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة، وهو ما يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص.

1-2- الأهمية الاقتصادية للقرض المصغر:

تتمثل أهمية القرض المصغر في⁴:

تخفيف الفقر، تخفيف البطالة، رفع مستوى المعيشة، زيادة و ترشيد المدخرات المحلية، استخدام التكنولوجيا المحلية، توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة، توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة، توفير الخدمات و خدمات الإنتاج، استخدام العمالة الماهرة و غير الماهرة، استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية و غير المنظمة إلى أنشطة رسمية و منظمة، المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديدة.

و بصفة عامة يهدف جهاز القرض المصغر إلى:

- الهدف السياسي: البحث عن الإستقرار و الشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.

- الهدف الاقتصادي: و يتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة و تحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

- الهدف الاجتماعي: تحسين الدخل و ظروف الحياة للفئات الضعيفة و خاصة لذوي الدخل المحدود.

1-3- أهمية التمويل الأصغر من خلال مبادئه الأساسية:

تتمثل المبادئ الأساسية للتمويل المصغر في⁵:

1- يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس القروض فقط: فهم مثل غيرهم يحتاجون إلى عدد من الخدمات المالية الملائمة، والمرنة وذات التكلفة المعقولة. فهم يحتاجون إلى خدمات التوفير، التأمين وتحويل الأموال وليس فقط إلى القروض وذلك وفقاً للظروف المعيشية.

2- يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر: فعندما يصل الفقراء إلى الخدمات المالية فلنهم يصبح بمقدورهم اكتساب المزيد، بناء أصولهم وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية. فباستخدام التمويل المصغر ينتقل الفقراء من البقاء اليومي إلى التخطيط المستقبلي، حيث يستمرون في التغذية والسكن والصحة والتعليم الأفضل.

3- أن التمويل المصغر يعني بناء أنظمة تخدم الفقراء والأسر المنتجة: يشكل الفقراء في معظم الدول النامية أغلبية السكان، غير أنهم الأقل حظاً في الحصول على خدمات البنوك. يعتبر التمويل المصغر في كثير من الأحيان على أنه قطاع هامشي، فهو نشاط تطوير يهتم به المتبرعون، الحكومات أو المستثمرون الاجتماعيون، ولا ينظر له على أنه جزء من النظام المالي الرئيسي للدولة. غير أن وصول التمويل المصغر إلى العدد الأكبر من الفقراء يكون ممكناً فقط في حالة إشراكه ضمن القطاع المالي الكلي للدولة.

4- يغطي التمويل المصغر تكلفته، وبالتالي يتمكن من الوصول إلى أعداد كبيرة من الفقراء: فالكثير من الفقراء غير قادرين على الحصول على خدمات مالية جيدة تتناسب احتياجاتهم لعدم وجود مؤسسات قوية كافية تقدم مثل هذه الخدمات. فالمؤسسات القوية تحتاج إلى فرض مبالغ كافية لتغطية تكاليفه. إن تغطية التكلفة ليست هدفاً بحد ذاتها، إلا أنها الطريقة الوحيدة من أجل الوصول إلى حجم وأثر يتجاوزان المستويات المحددة التي يستطيع المتبرعون تمويلها. تستطيع المؤسسة القادرة على الاستمرار المالي أن تنمو وتوسع خدماتها في المدى البعيد. فالاستمرار والبقاء يعني تخفيض تكاليف إتمام الصفقات، تقديم خدمات أكثر منفعة للعملاء وإيجاد طرق جديدة للوصول إلى عدد أكبر من الفقراء الذين لا يدخلون البنوك.

5- يهتم التمويل المصغر ببناء مؤسسات مالية محلية دائمة: يطلب تمويل الفقراء مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها على أساس مستمر. تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التمويل المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى. وعندما تتطور هذه المؤسسات وأسواق رأس المال، يقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات بما في ذلك بنوك التنمية.

6- لا يقدم القرض المصغر الحلول دائماً: إن القرض المصغر لا يعتبر الأداة الأفضل لكل فرد أو في كل الظروف، فنجد الأفراد المعدمين والجياع الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواعاً أخرى من الدعم قبل أن يكونوا قادرين على استخدام القروض بشكل جيد. ففي الكثير من الأحيان، هناك أدوات أخرى تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب، أو تحسين البنى التحتية. يجب أن تصاحب هذه الخدمات عمليات التمويل إذا كان ذلك بالإمكان.

7- دور الحكومة هو تسهيل الخدمات المالية وليس تقديمها مباشرة: على الحكومات الوطنية أن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء في الوقت نفسه الذي تحمي فيه الحكومات الودائع. فعلى الحكومات أن تحافظ على ثبات الاقتصاد الكلي، وأن تتجنب الارتفاع في أسعار الفوائد وأن تمتنع عن الإخلال بالأسواق عن طريق القروض المدعومة غير القابلة للوفاء أو البقاء. ويجب أن تقلل الحكومات من الفساد، وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق والبنى التحتية. وفي بعض الأحيان، عندما لا تتوفر مصادر التمويل الأخرى، يمكن أن يتم تقديم التمويل الحكومي لمؤسسات التمويل المصغر المستقلة والقوية.

8- يجب أن تكمل أموال المتبرعين رأس المال الخاص لا أن تتنافس معه: يقدم المتبرعون الهبات، القروض ورأس المال للتمويل المصغر. يجب أن يكون هذا الدعم مؤقتاً ويجب أن يُستخدم لبناء مقدرة مقدمي القروض المصغرة لتطوير دعم البنى التحتية مثل مؤسسات التقييم، مجالس الإقراض، والمقدرة على التدقيق، ولدعم التجربة. وفي بعض الأحيان قد تتطلب خدمة الأفراد الذين يصعب الوصول إليهم دعماً طويلاً الأجل من المتبرعين. ويجب أن يسعى المتبرعون إلى دمج التمويل المصغر في النظام المالي. عليهم الاستعانة بخبراء لهم سيرة جيدة من النجاح عند تصميم وتطبيق المشاريع. ويجب أن يحددوا أهدافاً واضحة للأداء بحيث يجب تحقيقها قبل استمرار التمويل. ويجب أن تكون هناك خطة معقولة لكل مشروع بحيث يصل إلى نقطة لا يعد عندها حاجة إلى دعم الممولين.

9- العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء: التمويل المصغر هو مجال متخصص يجمع بين الأعمال المصرفية والأهداف الاجتماعية. فإنه يجب بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات: المدراء وأنظمة المعلومات الخاصة بمؤسسات التمويل المصغر، بنوك مركزية تنظم التمويل المصغر، مؤسسات حكومية أخرى ومتبرعون. ويجب أن يركز التمويل المصغر على بناء المقدرة وليس فقط على نقل الأموال.

10- يعمل التمويل المصغر بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه: المعلومات النمطية والدقيقة والخاصة بالأداء تعتبر في غاية الأهمية. ويتضمن ذلك كلاً من المعلومات المالية مثل: نسبة الفوائد، تسديد الفروض، واسترداد التكاليف. والمعلومات الاجتماعية مثل: عدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقره. حيث أن كل من المتبرعين، المستثمرين ومشرفي البنوك والعملاء يحتاجون هذه المعلومات للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

2- الأنشطة التمويلية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

2-1- تقديم عام حول الوكالة:

هي آلية تم إقامتها سنة 1999 كأداة لمحاربة البطالة والفقر تقوم بتسييرها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهي تستهدف بدون حدود عمرية الأشخاص الذين لديهم إرادة لإنشاء نشاط ولا يملكون الأموال الضرورية لذلك، و قد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" و بناءً على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع الذي ضم عدداً معتبراً من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004⁶.

أ- نشأة الوكالة:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل، وهي وكالة ذات طابع خاص تتمثل في شبكة لامركزية تضم 49 تسييقية ولائية (منها تسييقيتين بالجزائر العاصمة)، موزعة عبر كافة أرجاء الوطن، وهي مدعمة بخلايا المرافقة على مستوى الدوائر. وبالتالي يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجاً يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع و هو موجه إلى أشخاص بدون عمل و لكنهم قادرين على القيام بنشاط معيشي مصغر بواسطة دعم مالي قليل و بشروط مرنة و مريحة ، وعلى هذا يعتمد هذا الجهاز على منح قروض (إذا كانت سلفة ثلاثية وهي أغلب القروض تكون بالتعاون مع البنك أما الحالة الخاصة وهو قرض بدون فائدة لشراء المادة الأولية فمن الوكالة لوحدها) في آجال سريعة تتكون من مبالغ صغيرة⁷ (تصل إلى غاية 1000000 دج)، يتم تسديدها على المدى القصير أو الطويل ، وتكون مرفوقة بمساعدة الدولة و التي تتمثل في تخفيض نسبة الفوائد مع ضمان يتكفل به صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

و يعتمد جهاز القرض المصغر في تمويل المشاريع على: المساهمة الشخصية للمستفيد ، و سلفة بدون فائدة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ، و مساهمة البنك في شكل قرض بنكي. و يهدف هذا البرنامج إلى الإدماج الإقتصادي والإجتماعي للمواطنين المستفيدين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع والخدمات، من خلال توسيع الإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعهم و إنشاء نشاطات مختلفة من أجل الخروج النهائي من وضعية البطالة و الفقر، و بالتالي فهو موجه إلى⁸:

- البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة استفادتهم من حقوقهم.

- المرأة التي ترغب في العمل ببيتها.

- الأشخاص لا سيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي.

- حاملي شهادات التكوين المهني.

- الحرفيين.

- المواطنين القاطنين بالقرى و البوادي.

و بصفة عامة فإن هذا الجهاز موجه إلى الفئات من المواطنين الذين لا يمكنهم الاستفادة من القرض في إطار المؤسسات المصغرة، و ذلك بسبب شرط السن أو التأهيل أو بسبب القدرة المالية الشخصية.

ب- المهام الأساسية : تتمثل المهام الأساسية للوكالة في⁹:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع و القانون المعمول بهما.
- دعم، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

و بهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه الخصوص بما يلي:

- تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدين من الجهاز.
 - تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها، والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها .
 - إبرام اتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.
- ج- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر¹⁰:

- بلوغ سن 18 سنة فما فوق.
- عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الإقامة.
- امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها، أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.
- عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات.
- القدرة على دفع المساهمة الشخصية (حسب الحالة).
- الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.
- الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب الجدول الزمني.
- الالتزام بتسديد مبلغ القرض بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب الجدول الزمني.

2-2- طرق التمويل المطبقة داخل وكالة تسيير القرض المصغر وامتياراتها:

2-2-1- أنماط القروض التي تمنحها الوكالة:

تعتمد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) في برنامج تمويلها على صيغتين من التمويل انطلاقاً من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفية بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000 دج) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1000.000 دج، والتي تستدعي تركيباً مالياً مع إحدى البنوك. تسمح كل صيغة، بحكم خصوصياتها، بتمويل أنشطة محددة، كما يستقطب أيضاً فئة معينة من السكان فيؤدي ذلك إلى نوع من التخصص في المشاريع، مما يزيد من رفع فعالية هاتين الصيغتين والمتمثلتين في:

- تمويل شراء المواد الأولية: قرض بقيمة 100.000 دج بدون فوائد موجه لشراء المادة الأولية يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهراً.

- التمويل الثلاثي: قرض بقيمة لا تتعدى 1000.000 من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لإنشاء مؤسسة ، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهراً (من سنة إلى خمس سنوات). المساهمة الشخصية : 1 % ، قرض بدون فوائد 29 % ، قرض بنكي 70 %، مع تخفيض على الفوائد: من 5 إلى 20 % من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات.

تجدر الإشارة إلى أنه أدخلت تعديلات سنة 2011 على صيغ التمويل في إطار جهاز القرض المصغر نذكر أهمها¹¹:

-رفع سقف التمويلات من ثلاثون ألف دج إلى مائة ألف دج، على شكل سلفة بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية .

-رفع سقف التمويلات من أربعة مائة ألف دج إلى مليون دج لاقتناء الأدوات البسيطة والتجهيزات والمواد الأولية للانطلاق في النشاط .

-إلغاء المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر بالنسبة لنمط تمويل شراء مواد أولية.

-تخفيض المساهمة الشخصية المفروضة على طالب القرض المصغر إلى 1 % بالنسبة لنمط التمويل

الثلاثي.

-رفع نسبة تخفيض الفوائد التجارية التي تطبقها البنوك على القرض البنكي إلى نسبة 95 % في المناطق

الخاصة والجنوب والهضاب العليا.

-رفع السلفية بدون فوائد الموجهة إلى تكملة القرض البنكي في حالة اقتناء الأدوات البسيطة والمواد الأولية

إلى 29 % من تكلفة النشاط.

والجدول التالي يوضح أنماط التمويل (للصغتين):

جدول رقم 1: يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
100000 دج	جميع الأصناف (شراء مواد أولية)	0 %	-	100 %	-
لا يتجاوز 1000000 دج	جميع الأصناف	1 %	70 %	29 %	5 % مناطق خاصة (الجنوبية والمرتفعات)
	جميع الأصناف	1 %	70 %	29 %	10 % مناطق أخرى

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz - بتاريخ: 2013/04/15.

من خلال الجدول السابق يمكن توضيح أهم الفوائد والمساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر

والمتمثلة في:

- يمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (من 5 % إلى 20 % من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك وذلك حسب الحالات)، فيما تتحمل الخزينة العمومية فارق نسبة الفائدة التجارية .
 - يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 % من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.
 - تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء مواد أولية مقدرة بـ 100 % من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مائة ألف دينار جزائري.
 - يمنح تأجيل لمدة ثلاث (03) سنوات لتسديد القرض البنكي الأصلي، وتأجيل لمدة سنة واحدة لدفع الفوائد.
 - الاستفادة من التكوينات في مجال تسيير المؤسسة والمشاركة في الصالونات والمعارض التي تنظمها الوكالة .
 - الاستفادة من التخفيضات الجبائية¹².
- . صيغة جديدة لشباب الجنوب ابتداء من 2013:

قررت الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة رفع قيمة القرض الذي تمنحه لاقتناء المواد الأولية من 100.000 دج إلى 250.000 دج سنة 2013 لصالح الشباب المقاولين بولايات الجنوب ، وذلك برفع قيمة القرض الخاص باقتناء المواد الأولية من 100.000 إلى 250.000 دج دون فوائد.

2-2-2- المساعدات والإمكانيات التي تمنحها الوكالة:

- المرافقة والدعم والنصح والمساعدة على إنشاء الأنشطة.
- تكوين المقاولين (التكوين حسب برنامج CREF/كيفية إنشاء مؤسساتكم) و germe (كيفية التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل BIT.
- تكوين في مجال التعليم العالي العام (FEFG).
- اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية (TVAP).

2-2-3- الأنشطة الممولة من طرف الوكالة:

- الصناعة الغذائية: صناعة العجائن الغ ذاتية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشوكولاتة، تجميع وطحن القهوة، تعليب السمك، تجميع وتغليف الفول السوداني.
- الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات).
- الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة.
- الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال، الصناعة المعدنية، صناعة الأقفال، الحدادة.
- الفلاحة:

تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل.
فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتملة الزهور ونباتات الزينة.

- الصناعة التقليدية: النسيج والزراعي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.
- الخدمات: الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات.
- الصحة: عيادة طبية عامة أو متخصصة، طبيب الأسنان.
- المباني والأشغال العمومية: أشغال البناء، أعمال متعلقة بالمباني: الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء.

3- دراسة تقييمية لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

3-1- إحصائيات حول أنشطة الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM):

أ- إحصائيات وطنية متعلقة بقرض المادة الأولية:

نستعرض في هذا الجدول توزيع طلب القروض على المستوى الوطني حسب جنس المستفيد وقطاع النشاط للمستفيد:

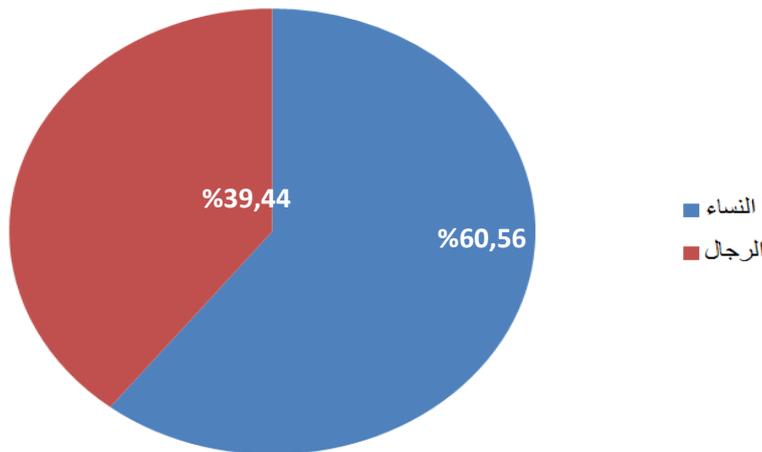
جدول رقم 02: يوضح توزيع طلب القروض حسب الجنس (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012)

الرجال	النساء	جنس المستفيد
178 104	273 504	عدد القروض الممنوحة
% 39.44	% 60.56	النسبة المئوية

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر www.angem.dz - بتاريخ: 2013/04/17.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النساء هن الأكبر حصة وطنياً من حيث الاستفادة من القروض الممنوحة بنسبة 60.56% بينما الرجال ب 39.44%، وتفسر ذلك أن النساء هن الأكثر اهتماماً بقروض شراء المواد الأولية من أجل الحصول على مواد النسيج والخياطة (صناعات تقليدية). وهو الموضح أكثر في الشكل الموالي:

شكل رقم 01: يوضح توزيع طلب القروض حسب الجنس (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

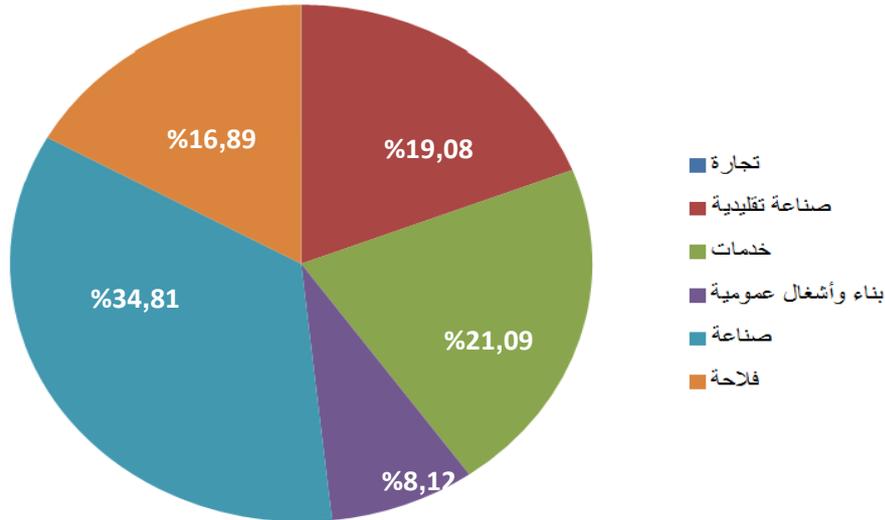
جدول رقم 03: يوضح توزيع طلب القروض حسب القطاعات (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012)

قطاعات الأنشطة	فلاحة	صناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	صناعة تقليدية	تجارة
عدد القروض الممنوحة	76 209	157 191	36 661	95 250	86 155	61
النسبة المئوية	%16.89	%34.81	%8.12	%21.09	%19.08	%0.01

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر www.angem.dz - بتاريخ: 2013/04/17.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع الصناعة يستحوذ على أكبر حصة من القروض بـ 34.81 %، ثم قطاع الخدمات بـ 21.09 % ويليه الصناعات التقليدية بـ 19.08 % ثم قطاع الفلاحة في المرتبة الرابعة بـ 16.89 % ثم قطاع الأشغال العمومية بـ 8.12 % و أخيرا قطاع التجارة بـ 0.01 % . والموضح أكثر بالشكل التالي:

شكل رقم 02 : يوضح توزيع طلب القروض حسب الجنس (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

أما إذا نظرنا إلى عدد القروض الممنوحة على المستوى الوطني فنجدها كما يلي:

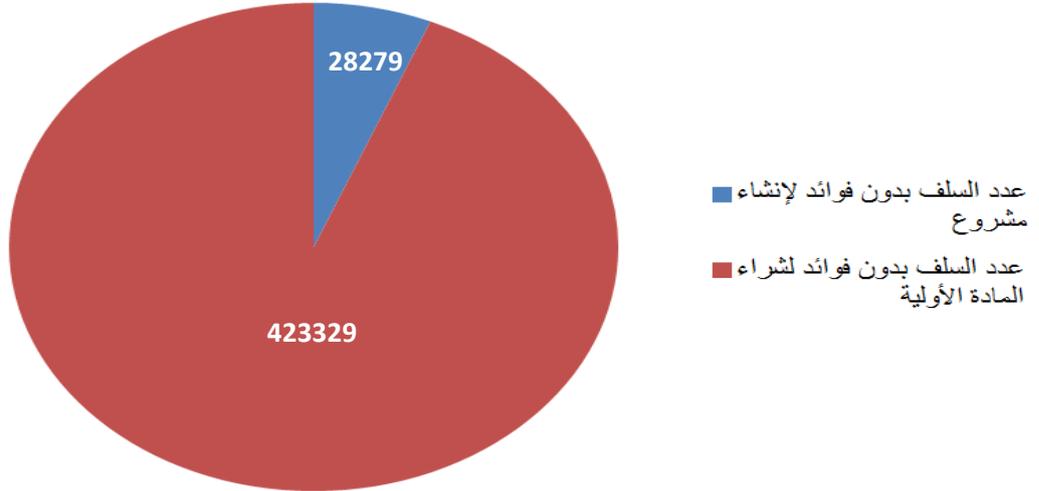
جدول رقم 04: يوضح القروض الحسنة الممنوحة وطنيا (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012)

عدد القروض الممنوحة	برامج التمويل
423 329	عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية
28 279	عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع

المصدر: الوكالة الوطنية للقرض المصغر www.angem.dz - بتاريخ: 2013/04/17.

ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

شكل رقم 03 : يوضح القروض الحسنة الممنوحة وطنيا (منذ إنشاء الوكالة إلى غاية ديسمبر 2012)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول السابق.

3-2- أهم التحديات والمعوقات التي تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر:

تواجه استراتيجية القرض المصغر في الجزائر تحديات ومعوقات عديدة، منها ما يتعلق بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر، ومنها ما يتعلق بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM)، ومنها ما يتعلق الفئة المستهدفة¹³.

3-2-1- التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي العام للتمويل المصغر:

يمكن إيجار أهمها فيما يلي:

- إن الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القروض المصغرة، وإن النظام الموجود مرتبط بالبنوك في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض المصغر، مع ما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع الموجهة للشباب.
- إرتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، وهذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي للتمويل المصغر نظراً لتركيز خبراتها على الأنشطة الأخرى (المعتادة عليها)، كما عانت الوكالة من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلباً على العديد من المشاريع.
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال القروض المصغرة، مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض.

- تعقد وغموض النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للعملية (كثرة التعديلات).

- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع يتم ببطء.

- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير و نشر المعلومات و الإحصائيات.

3-2-2- المعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر (ANGEM):

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بـ ANGEM في نموذج التسيير ، حيث تتبع الوكالة منذ إنشائها سنة 2004 نموذج تسيير مركزي يعتمد أساساً على المديرية العامة، وقد تم وضع التنسيقيات التي استحدثت تدريجياً بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بد أ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء هذه الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز ، مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر .

فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض بالبناء المؤسساتي ورفع مستوى قدرات العاملين في هذا القطاع .

3-2-3- المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة:

وتتمثل أساساً في:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض المصغرة أو الطالبين لها.
- ترجيح النشاط التجاري و الخدمي (الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة) على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل .
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6 % من مجموع القروض المقدمة.
- من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة و إرضاء كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها بالقروض المصغرة ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع المصغرة.

الخاتمة:

لقد باتت مكافحة البطالة في الجزائر تشكل هدفاً استراتيجياً، وفي هذا السياق فإن تثمين تجربة القرض المصغر قد سمحت بتشجيع الإدماج الإقتصادي والاجتماعي لفئة السكان التي تفتقد للمداخيل أو ذات مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة، مثلما سمحت على وجه الخصوص بتحقيق الإدماج الإقتصادي لفئات غير مؤهلة أصلاً للإستفادة من نظامها التمويلي وذات مؤهلات بسيطة ، بالإضافة إلى خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني¹⁴.

ونتيجة لذلك فقد استفادت فئات سكانية واسعة ومتنوعة من القرض المصغر مثل النساء الماكثات بالبي وت والعاطلين عن العمل والأشخاص ذوي الإعاقة...إلخ ، وهذا في إطار التدابير الجديدة المتعلقة برفع قيمة القروض الممنوحة وإلغاء المساهمة الشخصية وتمديد آجال التسديد، وكذا دعم الامتيازات الجبائية.

يمكن إذن إجمال النتائج التي خلص إليها البحث فيما يلي:

نتائج البحث:

- يعتبر القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت.

- نظراً لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع الصغيرة، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل، سواء بشكل أحادي أو بالاشتراك مع البنوك بنسب معينة.

- بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر، أو بالجهاز المشرف على الوكالة، أو بالجهة المستهدفة.

وختاماً لهذا البحث يمكن أن نتقدم بالتوصيات الآتية:

التوصيات:

- إلغاء التمويل الثلاثي والاقتصار فقط على التمويل الأحادي من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مع رفع سقفه، حتى يتسنى للأفراد خاصة الحصول على القرض المصغر بدون فوائد، والذين يتخرجون عادة من وجود الفوائد البنكية ولو كانت ضئيلة في التمويل الثلاثي.

- إضفاء صفة التمويل الإسلامي، بتسمية تمويلات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالقرض الحسن مادامت تمويلات الوكالة بدون فوائد، وهذا بعد تعميم التمويل الأحادي وإلغاء التمويل الثلاثي كما أسلفنا.

الهوامش والإحالات:

¹ . ماركو إليا، : التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، ترجمة فادي قطان ، مشروع تمبوس ميديا التمويل متناهي الصغر في الجامعة، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، ص:5.

² . المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP: التقرير النهائي للتمويل الأصغر في الجزائر الفرص والتحديات، بعثة مشتركة بين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية AFD تحت رعاية نائب وزير المالية لشؤون الإصلاح المالي، 2006 ، ص:7.

³ . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد:06، مرسوم رئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر، ص:05.

⁴ . عزمي مصطفى، أحمد نصار : دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، الملتقى الدولي حول جهاز القرض المصغر، الجزائر، 17- 18 ديسمبر 2002، ص:07.

⁵ . ماركو إليا: التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية، مرجع سابق، ص:20،19.

⁶ . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص:03.

⁷ . موقع الوكالة الوطنية للقرض المصغر www.angem.dz - بتاريخ: 2013/04/17.

⁸ . موقع الوكالة الوطنية للقرض المصغر www.angem.dz - بتاريخ: 2013/04/17.

⁹ . منشورات الوكالة الداخلية، 2005.

¹⁰ . منشورات الوكالة الداخلية، 2005.

¹¹ مغني ناصر: مرجع سابق، ص:07.

¹² للإطلاع على التخفيضات الجبائية الممنوحة للأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد : 40 ، سنة 2011 (قانون المالية التكميلي لسنة 2011).

¹³ مغني ناصر: مرجع سابق، ص:13، 14.

¹⁴ مجلة رسالة الوكالة: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد:08، 2011، ص 02.